الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/AHM.1/2
2 November 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية
اجتماع الخبراء المخصص المعني ببناء القدرات في البلدان النامية:
التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات
جنيف، ٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

بناء القدرات المتعلقة بالتجارة في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد*

ملخص تنفيذي

تقدم ورقة العمل هذه معلومات أساسية عن التحليل الإضافي الذي يقوم به الأونكتاد عن أثر بناء القدرات على قدرة الدولة على التجارة. وتجادل هذه الورقة بأن الآلية التي تؤثر من خلالها سياسة التجارة، والتدابير المتخذة على صعيد العرض، والمفاوضات الناجحة، على استراتيجيات الدول فيما يتعلق بالتنمية والتقليل من الفقر تتأثر مباشرة بقوة القدرة المحلية على التدريب والبحث وبمدخلات بناء القدرات في مجال التجارة. وبعد أن تشرح الورقة والخطوط العريضة لهذه الآلية وتحدد نطاق بناء القدرات المتعلقة بالتجارة، تناقش كيف يمكن للبلدان أن تضع استراتيجيات للموارد البشرية ولبناء القدرات بطريقة مستدامة. وبذلك فهي تستعرض "طرق الأداء" المتعددة، بالاستناد إلى دراسات حالات وخبرات قطرية في مجالي التدريب والبحث المتعلقين بالتجارة ووضع السياسات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد الورقة أيضاً عدداً من العوامل التي تؤثر على نجاح اكتساب المعارف والمهارات المتعلقة بالتجارة، ولا سيما: `١` استدامة التدريب والبحث؛ `٢` اتساق عمليات بناء القدرات على الأجلين القصير والطويل؛ `٣` نوعية التدريب والبحث؛ `٤` دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتواصل الشبكي في تيسير وتحسين التدريب والبحث. وأخيراً، تدعو الورقة إلى زيادة الدعم المالي المقدم لأنشطة بناء القدرات المتعلقة بالتجارة، ولا سيما لمبادرة "تقديم المعونة من أجل التجارة" (أيد فور ترَيد) لكي تضع دور برامج التدريب والبحث في بؤرة رؤيتها للقدرة التجارية.

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب التأخر في تجهيزها.

(A) GE.06-52269 231106 241106

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١ -٣	٣
ثانياً - المعارف والمهارات اللازمة من أجل التجارة	٤ -٢١	٣
ألف - النُهُج المتبعة في بناء القدرات المتعلقة بالتجارة	٤ -١٥	٣
باء - موارد التدريب والتثقيف المتعلقين بالتجارة	١٦-٢١	٧
ثالثاً - تعزيز القدرات المحلية التعليمية والتدريبية والتقنية	٢٢-٣٦	٨
ألف - الفئات المستهدفة	٢٣-٢٤	٩
باء - البرامج التدريبية الحالية المتعلقة بالتجارة	٢٥-٢٨	٩
جيم - طرق تقديم برامج التعليم والتدريب في مجال بناء المهارات المتعلقة بالتجارة	٢٩-٣٦	١٠
رابعاً - تعزيـــز القـــدرات التحليلية المتعلقة بالتجارة وربط البحوث بعملية وضع السياسات	٣٧-٥٠	١٤
ألف - ضرورة توثيق الروابط	٣٧-٤٤	١٤
باء - أثر البحوث على وضع السياسات وعلى السياسات - بعض الأمثلة .	٤٥-٥٠	١٦
خامساً - منظور المستقبل.....	٥١	١٨

أولاً – مقدمة

١- تواجه البلدان النامية طائفة من التحديات في سعيها إلى الاندماج في الاقتصاد الدولي بشكل مؤات للتنمية. ولانعدام مهارات تحليل المعلومات والمعارف وتطبيقها أهمية خاصة. وبناءً على ذلك، تسعى البلدان النامية إلى تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية والبحثية في مجال التجارة. وتَوافُق آراء ساو باولو يحض الأونكتاد على تقديم المساعدة في هذه المساعي.

٢- وتركز مبادرة "تقديم المعونة من اجل التجارة" اهتمامها على المجالات التي يمكن فيها مساعدة البلدان على بناء قدراتها التجارية في مجالات السياسة التجارية وتنمية التجارة وتنمية القدرات الإنتاجية وتدابير التكيف المتعلقة بالتجارة[١]. ولذلك فإن تركيز فريق الخبراء هذا على تنمية المهارات والمعارف التجارية، مناسب بصفة خاصة. وقد نشأ فريق الخبراء عن اجتماع الخبراء المعني بتنمية الموارد البشرية وتدريبها في خدمات الدعم التجاري[٢] (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) واجتماعات الفريق الاستشاري للأونكتاد المعني بتعزيز القدرات التدريبية وتنمية الموارد البشرية، التي ما برحت تُعقد بصورة منتظمة منذ عام ٢٠٠٢.

٣- وأهم هدف لاجتماع الخبراء هذا هو توفير محفل للمناقشة من أجل استكشاف كيفية وضع استراتيجيات بشأن الموارد البشرية المحلية المستدامة وبناء المؤسسات في مجال التجارة من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات[٣]. وسيسلط هذا الاجتماع الضوء على الأساليب والأدوات (بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتواصل الشبكي) التي يمكن استخدامها في هذه الاستراتيجيات.

ثانياً – المعارف والمهارات اللازمة من أجل التجارة

ألف – النُهُج المتبعة في بناء القدرات المتعلقة بالتجارة

"تقاس درجة التنمية في بلد ما بدرجة تَطَور القدرات والمهارات لدى موارده البشرية" [٤]

٤- هناك قيود عديدة تتعلق بالعرض تؤثر على قدرة البلد على استغلال فرص التجارة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والتقليل من الفقر. وانعدام المعارف والمهارات هو أحد هذه القيود: وإن ضمان كون السياسات التجارية "مناسبة" و"مؤاتية للتنمية" ومكيفة حسب الأوضاع المحلية يتطلب إتاحة إمكانية الحصول على المعارف والمعلومات وتَوافر طائفة واسعة من المهارات والقدرات.

٥- فمثلاً، *"ينبغي أن يكون بإمكان المهنيين تحليل قضايا معقدة تتعلق بالتجارة والسياسة والقانون والاقتصاد وقضايا السياسة المؤسسية والموضوعية. وينبغي أن يكونوا ماهرين في مجالي الاتصال والتفاوض، وقادرين على*

---

(١) منظمة التجارة العالمية (٢٠٠٦)، توصيات فرقة العمل المعنية بمبادرة "تقديم المعونة من أجل التجارة".

(٢) انظر TD/B/COM/3/32، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(٣) توخياً للاختصار، يشار إلى التجارة والاستثمار وما يتصل بهما من مسائل إنمائية بعبارة " التجارة".

(٤) سعادة السيد أبولو انسيبامبي، رئيس وزراء أوغندا، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠١.

صياغة [...] وتنفيذ اتفاقات تجارية" [٥] لا تضم فحسب تدابير حدودية مثل التعريفات، بل تتضمن بصورة متزايدة طائفة واسعة من التدابير التنظيمية المحلية التي تؤثر على رفاه المجموعات المستضعفة مثل الفقراء.

٦- ومن الهام في البداية وضع حدود للمناقشة الراهنة، ولا سيما العلاقات بين "بناء المهارات" و"بناء القدرات المتعلقة بالتجارة" و"تنمية القدرات".

٧- وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يُعَرِّف تنمية القدرات بالطريقة التالية: *"القدرة هي قدرة الأفراد والمنظمات والمجتمعات على أداء مهام، وإيجاد حلول للمشكلات ووضع الأهداف وتحقيقها"* [٦] ويتعلق هذا التعريف بالقدرات على ثلاث مستويات: القدرة المتعلقة بالفرد الذي يتصرف ضمن مجال عمله؛ والقدرة المتعلقة بمؤسسة أو منظمة أو مجموعة حكومية أو خاصة تضطلع بمهام محددة وتقدم خدمات محددة؛ وقدرة المجتمع برمته، الذي يتصرف بشكل جماعي لخير الجمهور. وعادة ما يُفهم من تنمية القدرات على أنها تشمل تنمية الموارد البشرية؛ وتعزيز المؤسسات؛ ووضع أطر وسياسات وقوانين قانونية وتنظيمية؛ وتوسيع نطاق نظم المعلومات.

٨- وفيما يشير التعريف الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مفهوم تنمية القدرات بوجه عام، فإن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ لجنة المساعدة الإنمائية[٧] تعرّف بناء القدرات المتعلقة بالتجارة بالذات على أنها تشمل طائفة لأنشطة متداخلة تضطلع بها البلدان المانحة والشريكة لتعزيز قدرة المجموعات المستهدفة مثل صانعي القرارات، والمشاريع والمجتمع المدني للقيام بما يلي: (أ) التعاون على وضع وتنفيذ استراتيجية لتنمية التجارة تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية إنمائية وطنية أوسع نطاقاً من خلال وضع سياسة للتجارة يشترك فيها أصحاب المصالح مشاركة أوسع؛ (ب) زيادة حجم الصادرات وقيمتها المضافة، وتنوع منتجات التصدير والأسواق، وزيادة الاستثمار الأجنبي لإيجاد الوظائف وتوليد الصادرات؛ و(ج) المشاركة في المؤسسات والمفاوضات والعمليات التي يتقرر فيها شكل سياسة التجارة الوطنية وقواعد وممارسات التجارة الدولية، والاستفادة من هذه المؤسسات والمفاوضات والعمليات.

٩- يوضح النظام التالي (انظر الشكل) منطق عملية بناء القدرات المتعلقة بالتجارة ابتداءً من صياغة السياسة وحتى تنفيذها، إلى جانب تقييم السياسة، بالاستناد إلى مفهوم الأونكتاد لبناء القدرات[٨]. ويوضح النظام الوارد في الشكل روابط ومدخلات بناء القدرات، وهو، شأنه في ذلك شأن تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، يضع السياسات التجارية في سياق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية. وهناك بالدرجة الأولى مجالان لبناء القدرات على مستوى القطر: يسبق الأول مرحلة وضع السياسات ويحدث الثاني أثناء تنفيذ السياسات.

---

(٥) Geza Feketekuty (2002). *Professionalizing Training in Commercial Diplomacy and Building an Institutional Training Capacity in Disadvantaged Countries*, GIIS, WTO Series Number 09.

(٦) يمكن الاطلاع على هذا التعريف في الموقع: http://www.capacity.undp.org.

(٧) OECD (2001) *Guidelines on Strengthening Trade Capacity for Development*.

(٨) انظر *تنمية القدرات* (٢٠٠٣)، TD/B/50/9.

١٠- إن بـــناء القدرات والمشاورات على المستويين الفردي والمؤسسي يتم على مستوى القطر أولاً، حيث يتفاعل أهم أصحاب المصالح مثل الأوساط الأكاديمية، وصانعي السياسات والقطاع الخاص، لتوليد وتعزيز المعارف والمهارات المحلـــية اللازمـــة لصياغة السياسة. فمثلاً تقدم الجامعات مدخلات للقدرات المتعلقة بالسياسة المحلية من خلال تدريب واضـــعي السياســـات في المستقبل ومن خلال إجراء ونشر البحوث الهامة محلياً. كما أنها تبث الوعي والفهم بالقضايا التجارية في صفوف المهنيين في القطاع الخاص في المجتمع المدني الأوســـع لتزويدهم على نحو أفضل بما يلزم للتأثير على عملية وضع السياسات. وتحدث عملية بناء القدرات هذه بصورة تدريجية وتتطلب استراتيجية طويلة الأجل.

١١- إن عملـــية وضع السياسات، في مركز المخطط الوارد في الشكل، ينبغي أن تستند إلى مَواطن القوة والضعف في الاقتصـــاد وتـــراعي الصـــلات مـــع المجالات المتعلقة بالسياسة، مثل الاستثمار، وسياسات الاقتصاد الكلي، والابتكار والتكنولوجيا. وينبغي تصور سياسات التجارة كوسيلة لتحقيق أهداف وطنية أوسع نطاقاً للتنمية والتقليل من الفقر.

الشكل - بناء القدرات في مجالي التجارة والسياسة التجارية

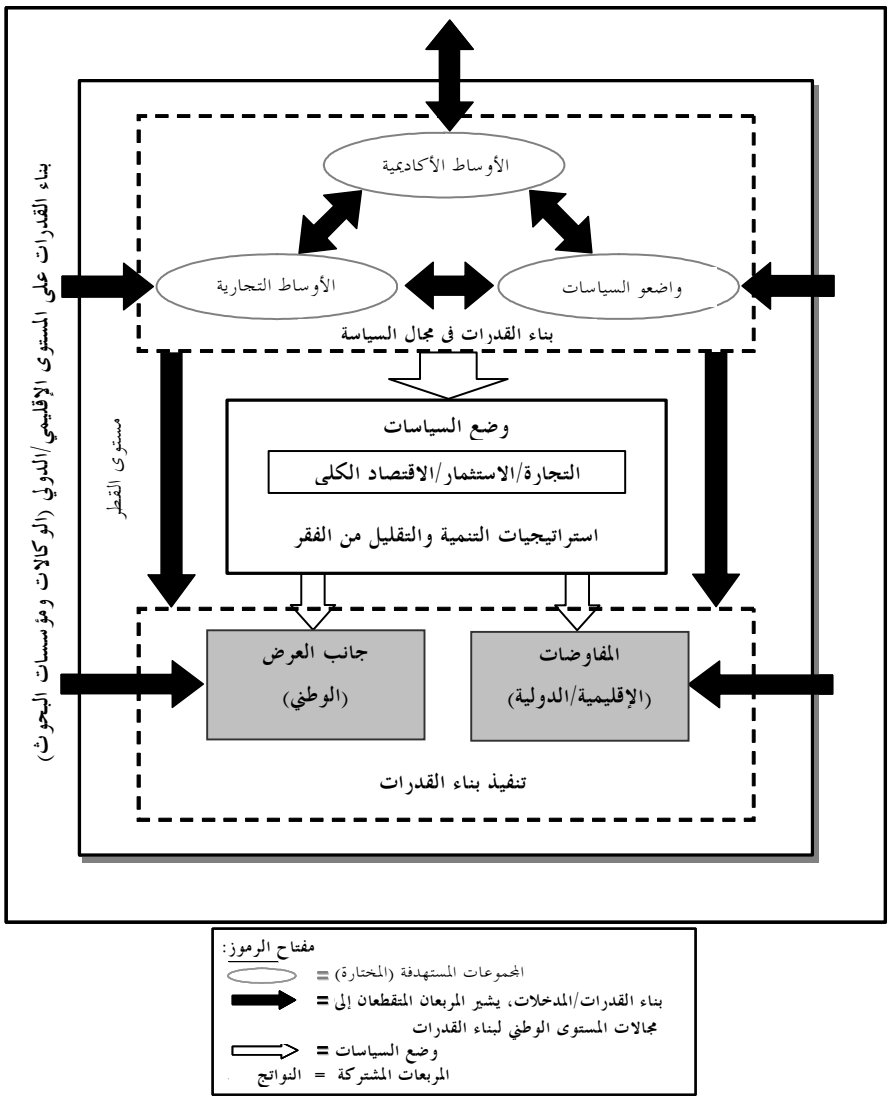

١٢- تؤدي السياسات دوراً حاسماً في التفاوض بشأن المواقف والاستراتيجيات والأساليب، وكذلك في تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالمفاوضات الإقليمية و/أو المتعددة الأطراف. وفي الوقت ذاته، ينبغي للسياسات التجارية، التي هي جزء لا يتجزأ من السياسات الوطنية للتنمية، أن تؤثر على جانب العرض. ومن شأن ذلك أن يعزز من القدرات الإنتاجية للمشاريع المحلية، وأن يؤدي بالتالي إلى تحسين الهياكل الأساسية وتيسير الاستثمار والتجديد. ويتطلب هذا المستوى من التنفيذ مزيداً من أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالتجارة للتصدي للقيود المفروضة على القدرات، التي يواجهها متفاوضون وأفراد ومؤسسات في القطاع الخاص في الداخل. وتؤدي المؤسسات التدريبية المحلية بالتأكيد دوراً هاماً في هذا الصدد.

١٣- غير أنه قد يلزم أن يقدم المجتمع الدولي مزيداً من المدخلات، سواء كانت في شكل أنشطة قصيرة الأجل أم في شكل تعاون طويل الأجل. وينطبق الأمر ذاته على وضع سياسة تؤدي فيها المشاركة في شبكات البحوث الإقليمية، والتدريب المقدَّم بالتعاون مع الوكالات الدولية أو مؤسسات التدريب والجامعات الأكثر خبرة، إلى تعزيز عملية بناء القدرات في الداخل.

١٤- وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إدماج آليات التقييم الفعالة (مثل تقييم الأثر) في عملية بناء القدرات المتعلقة بسياسة التجارة، لأن ذلك يغذي المعارف ابتداءً من التنفيذ وحتى صياغة السياسة. فمثلاً، قد تؤثر نتائج المفاوضات، أحياناً، على وضع السياسات مستقبلاً.

١٥- وستركز هذه الورقة على بناء المهارات والخبرات والوصول إلى المعلومات كمجموعة فرعية لنهج شامل إزاء بناء القدرات التجارية، مع إشارة خاصة إلى ما يلي:

- التنمية الشاملة للموارد البشرية - على مستويات وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها، أي "تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والوصول إلى المعلومات، لتمكينهم من أداء مهامهم بفعالية أكبر"[٩]؛

- تعزيز مؤسسات التدريب المحلية، لكي تصبح بمرور الوقت قابلة للدوام ومستقلة وقادرة على تقديم طائفة من المهارات المطلوبة لاقتصاد مفتوح نشيط؛

- سبل توليد المعارف المحلية الفردية، مثال ذلك من خلال تعزيز مؤسسات البحث المحلية وتكييف المعارف العامة (التجارية) مع الاحتياجات القطرية الخاصة.

هذه القضايا تشمل العديد من المهارات المتعلقة بالتجارة. غير أنه، في ضوء ولاية الأونكتاد وخبرته، تركز هذه الورقة على قضايا تتعلق ببناء المهارات والوصول إلى المعارف لوضع سياسة التجارة وتنفيذها.

---

(٩) انظر أيضاً Francis Matambalya (2006). *Improved Trade-related Capacity-building: Lessons from a Survey of Initiatives in Tanzania and East Africa*، الاجتماع الرابع للفريق الاستشاري التابع للأونكتاد والمعني بتعزيز القدرات التدريبية وتنمية الموارد البشرية، آذار/مارس.

باء – موارد التدريب والتثقيف المتعلقين بالتجارة

١٦- تكتسي السياسات والبرامج المستنبطة في الداخل أهمية كبيرة للغاية. والبلدان النامية أنفسها تضطلع إلى حد بعيد بأكبر جانب من بناء القدرات المتعلقة بالتجارة. وللأسف، لا توجد معلومات موحدة عن هذه الجهود. غير أنه تتوفر من قاعدة البيانات المتعلقة ببناء القدرات المتعلقة بالتجارة والمشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[١٠] معلومات عن مدى التزامات الجهات المانحة.

١٧- ووفقاً لقواعد البيانات هذه، ازدادت التزامات الجهات المانحة إزاء المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة وبناء القدرات من مليارين إلى ثلاثة مليارات من الدولارات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤، أو بنسبة ٤ في المائة تقريباً من مجموع المساعدة الإنمائية الخارجية. وخلال الفترة ذاتها، فإن الالتزامات المقدمة "لتعليم التدريب المتعلق بالتجارة" قد ازدادت من ٣٧ مليون دولار (في عام ٢٠٠١) إلى ٧٣ مليون دولار (في عام ٢٠٠٣)، قبل أن تنخفض لتعود إلى مستوى ٣٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٤، حيث تتوفر بيانات كاملة حالياً عن السنة الأخيرة. وخلال الفترة ذاتها، تراوح عدد الأنشطة التدريبية والتثقيفية الانفرادية من مستوى منخفض قدره ٣٦٠ نشاطاً في عام ٢٠٠١ إلى مستوى مرتفع قدره ٥٨٨ نشاطاً في عام ٢٠٠٣.

١٨- وتشمل فئة "تعليم التدريب المتعلق بالتجارة" التزامات الجهات المانحة لتنمية الموارد البشرية في التجارة، غير المدرجة في فئات أخرى. ولذلك فمن المرجح للغاية أن تكون هذه الالتزامات أقل من الدعم الفعلي للجهات المانحة المقدم لتنمية الموارد البشرية وبناء المهارات. والواقع، تتضمن قاعدة البيانات تنبيهات متعددة[١١] تتعلق بنوعية البيانات المتاحة، ناجمة في جزء منها عن أوجه عدم الاتساق في تقديم التقارير، لأن بعض الجهات المانحة تصنف النشاط المحدد وفقاً للفئة الفرعية المحددة، بينما تُبَلِّغ جهات مانحة أخرى عن مجمل النشاط في فئة فرعية واحدة أو أخرى. وإذا تجاهلنا هذه التنبيهات، فإن مجموع مبالغ التدريب قليلة للغاية فيما يبدو، وذلك سواءً من حيث الشروط المطلقة أو النسب المئوية (قرابة ٢ في المائة) من مجموع عمليات بناء القدرات المتعلقة بالتجارة، نظراً للأهمية النسبية للقطاع.

١٩- وأحد التفسيرات المقدمة[١٢] لهذا لمبلغ القليل نسبياً هي أنه تم تقدير المشاركة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات التعليمية والتدريبية المحلية بمبلغ قليل، مما أدى إلى تجاهلها في مبادرات بناء القدرات الممكنة.

٢٠- غير أنه ازداد الاعتراف بالحاجة إلى معالجة القيود المفروضة على جانب العرض، ولا سيما انعدام المعارف والمهارات، وهو ما تشير إليه توصيات فرقة العمل المعنية بمبادرة المعونة من أجل التجارة. وتستهدف هذه المبادرة، كجزء من جولة الدوحة، مساعدة "البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على بناء القدرات المتعلقة بجانب العرض والهياكل الأساسية المتعلقة بالتجارة التي تحتاجها من أجل (...) تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية

---

(١٠) يمكن الاطلاع على هذه المعلومات في الموقع: http://tcbdb.wto.org.

(١١) انظر المربع ١، تقرير مشترك بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن المساعدة التقنية وبناء القدرات، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٥.

(١٢) Matambalya، *مرجع مذكور في موضع سابق*.

والاستفادة منها وزيادة توسيع نطاق تجارتها"[١٣]. و"ضعف القدرات المؤسسية فيما يتعلق بوضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية تستهدف تحقيق النتائج" يعترض سبيل قدرتها على الانتفاع من تحرير التجارة. ويسلّط تقرير فرقة العمل الضوء على الحاجة إلى أمور منها:

- تدريب المسؤولين في مجال التجارة على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بسياسات التجارة وأثرها؛
- تيسير تبادل المعارف ووضع المبادئ التوجيهية؛
- دعم أصحاب المصالح المحليين في الإعراب عن المصالح التجارية وتحديد أوجه المبادلات؛
- تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والقطاع الخاص وكذلك التعاون بين الجنوب والجنوب من خلال نظم ثلاثية.

٢١- وعلى الرغم من أن مبادرة "المعونة من أجل التجارة" تركز على الجانب التنموي للصلة بين التجارة والتنمية، فلا يزال هناك مجال واسع لزيادة التوضيح والتركيز على مشاركة المؤسسات التدريبية المحلية وشبكات المعلومات ودور بناء القدرات المتعلقة بالتجارة في هذا الصدد. ويُشار إلى هذا الأخير مثلاً بإيجاز في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، التي تم إعدادها برعاية برنامج الإطار المتكامل لأقل البلدان نمواً[١٤]. ويتطلب هذا الجانب زيادة التركيز بصورة أكبر على تنمية القدرات الرامية إلى تعزيز معارف تُستنبط في داخل البلدان النامية، بالإضافة إلى نقل المعارف والمهارات الكامنة لدعم بناء القدرات. وقد يرغب الخبراء في النظر في كيفية تقديم هذه الإضافات اللازمة في مجمل برنامج دعم بناء القدرات المتعلقة بالتجارة، وبالتالي الاستجابة بتوازن أكبر لاحتياجات البلدان النامية.

ثالثاً - تعزيز القدرات المحلية التعليمية والتدريبية والتقنية

٢٢- من الهام أن تبني البلدان النامية قدرتها التدريبية المحلية والمستدامة المتعلقة بقضايا التجارة أو أن تعززها. وللاستدامة:(أ) جوانب تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية (القدرة الفردية/المؤسسية على وضع وتقديم برامج تعليمية وتدريبية تتعلق بالتجارة تكون هامة محلياً)؛ (ب) جوانب مالية (القدرة على إدامة تمويل البرامج). ولدى تقييم نجاح بلد ما في بناء قدرة تدريبية محلية قابلة للدوام، من الضروري دراسة المشاكل الحالية التي تحول دون ذلك، وماهية الطرق المتاحة أمام البلد لتقديم التدريب، وماهية المجموعات المستهدفة للتدريب على القضايا المتعلقة بالتجارة.

---

(١٣) توصيات فرقة العمل التابعة لمنظمة التجارة العالمية بشأن المعونة من أجل التجارة، WT/AFT/1، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

(١٤) انظر على سبيل المثال دراسة أعدها الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة والمقدمة إلى أقل البلدان نمواً (٢٠٠٤)، *إزالة العقبات التي تعترض النمو في موزامبيق: دراسة تشخيصية عن التكامل التجاري.*

ألف – الفئات المستهدفة

٢٣- تتطلب التجارة طائفة واسعة من المهارات، وتتطلب الفئات المختلفة أنواعاً مختلفة من المعارف والمهارات المتعلقة بالتجارة. وهذه الفئات تتضمن المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين والمتفاوضين؛ والعاملين في قطاع الأعمال التجارية، بمن فيهم الشركات في القطاع الأولي وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات؛ والمجموعات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية والمستهلكين وغيرهم من فئات المجتمع المدني. وبالطبع، فإن احتياجات هذه الفئات إلى المعلومات والمعارف والمهارات الإنمائية تتفاوت وفقاً لمصالحها ومسؤولياتها المحددة.

٢٤- فمثلاً، يلزم لواضعي السياسات أن يكونوا في مركز يسيطر على طائفة واسعة من الجوانب السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والتنظيمية المتعلقة بمسألة تجارية محددة. ورجال الأعمال يهتمون جزئياً بمعايير الاقتصاد الكلي، ولكن بصورة أعم بالآثار القطاعية المترتبة على هذا الخيار التجاري أو ذاك. ويحتاج البرلمانيون إلى فهم الآثار التشريعية المترتبة على الاتفاقات التجارية والآثار الاقتصادية المترتبة على القرارات التجارية، واتخاذ قرارات بشأنها. ويحتاج الأكاديميون إلى تعليم وتدريب الجيل المقبل من المهنيين التجاريين، وكذلك إجراء بحوث تقوم على المعلومات وتتعلق بالتجارة وسياسة التجارة. ويود الصحفيون إعلامهم برأي الجمهور – والتأثير عليه – وبحكمه على التقدم في مجالي التجارة والتنمية والمشاكل التي يواجهها هذان المجالان. وتلتمس مجموعات المستهلكين معلومات عن الرفاه والاعتبارات البيئية والاجتماعية. ويحتاج ممارسو التجارة تدريباً متخصصاً وعملياً.

باء – البرامج التدريبية الحالية المتعلقة بالتجارة

٢٥- إن البرامج التدريبية خلال العقد الماضي أو نحوه قد ساعدت المسؤولين عن التجارة في البلدان النامية على تحسين فهمهم لقواعد التجارة العالمية وقضايا التفاوض والخيارات التجارية لبلدانهم. وقد أُحرز تقدم بدون شك. غير أنه لوحظ باستمرار أنه "على الرغم من المبالغ الكبيرة التي أُنفقت على هذا النوع من التدريب، لم تكن الجهود الجماعية كافية لرفع مستوى الكفاءة المهنية لجميع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصالح في القطاع الخاص في البلدان النامية، ولا سيما أفريقيا، إلى المستوى العالمي المطلوب"[١٥].

٢٦- ويبدو أن مدد معظم الدورات التدريبية المقدمة من خلال برامج المساعدة التقنية قصيرة إلى درجة أنها لا تقدم نوع بناء القدرات القابل للدوام الذي يضمن الأهلية المهنية الفعلية. "فمعظم البرامج تركز على قواعد أو قضايا التجارة الدولية المدرجة في جدول أعمال المفاوضات الحالية، وهي لا تركز بما يكفي على تنمية المهارات". وقبل كل شيء فإن أحد أوجه القصور في جهود المساعدة التقنية الراهنة هو "عدم القيام بأي شيء فعلاً لبناء قدرة مؤسسية محلية لتقديم التدريب الفعال في البلدان النامية".

---

(١٥) الاقتباسات في هذه الفقرة وفي الفقرة المقبلة هي من Geza Feketekuty (2002)، "*Professionalizing Training in Commercial Diplomacy and Building an Institutional Training Capacity in Disadvantaged Countries*"، Graduate Institute of International Studies (GIIS), WTO Series Number 9.

٢٧- وعلى سبيل المثال، استنتجت دراسة أجريت في شرق أفريقيا[١٦] إن انعدام النهج المتكامل والتركيز على التدخل لتقديم التدريب لمدة قصيرة، وانعدام مهارات التعليم في الداخل وقلة تقدير الحاجة للمهارات المتعلقة بالتجارة، قد ساهمت جميعها في تأخر تنمية القدرات المحلية والمؤسسية على التدريب في مجال التجارة.

٢٨- كما قابل مراقبون آخرون[١٧] بين النجاح النسبي في تنمية الموارد البشرية (أو تنمية القدرات الإنمائية) وبين عدم إحراز تقدم في تنمية القدرات المؤسسية. وقد ثبت عملياً أن من الصعب دمج الحاجة إلى تنمية القدرات الفردية بالحاجة إلى تعزيز المؤسسات. وإن عمليات التدخل القصيرة الأجل والتي تتم وفقاً لكل حالة وتكون لمرة واحدة، قد تكون فعالة في معالجة الاحتياجات الفورية للتدريب، لكنها قد لا تكون، بالضرورة، متسقة مع برامج بناء القدرات الطويلة الأجل.

جيم - طرق تقديم برامج التعليم والتدريب في مجال بناء المهارات المتعلقة بالتجارة

٢٩- هناك عدة طرق يتعلم فيها المرء: فإما من خلال التعليم والتدريب الرسميين، أو في الغالب من خلال الاتصالات غير الرسمية مع الأقران، أو من خلال التعلُّم أثناء العمل، أي من خلال الممارسة أو التعليم الذاتي. وقد تَستخدم البرامج الرسمية للتعليم والتدريب طرقاً لتعليم مناهجها وتبادل المعلومات ونقل المعارف والمهارات. وباستطاعة هذه البرامج، عندما تصل إلى أعلى مستوى لها من المرونة والفعالية، أن تحاول أيضاً التأثير على نمو قنوات غير رسمية للتعليم ومساعدتها.

٣٠- ولذلك فمن الضروري عند دراسة الطرق الرسمية لتقديم التدريب، مراعاة ما يلي: `١` دور التكامل بين الطرق؛ `٢` دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والربط الشبكي كأدوات للتعلم والتبادل؛ `٣` الأهمية النسبية للدورات التدريبية القصيرة والطويلة الأجل وقدرتها على البقاء؛ `٤` تقديم مدخلات تعليمية ذات نوعية عالية وذات صلة بالموضوع، مثل وسائل التدريب (مثال ذلك، الكتب التعليمية، وتمارين المحاكاة، وقوائم الكتب التي ينبغي قراءتها)؛ `٥` كيف تدعم النقاط المشار إليها في البنود من `١` إلى `٤` مواصلة التدريب والتعلم (إما أثناء العمل أو للأنشطة المهنية المقبلة، وإما من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية).

٣١- تم تحديد الطرق السبع التالية على أنها هامة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب في مجال التجارة :

- التدريب وجهاً لوجه، من خلال المؤسسات المحلية، أو في مؤسسات في الخارج، مع مشاركة الوكالات الأخرى أو دونها. ويتم في الأحوال العادية تدريس التجارة الدولية كموضوع من مواضيع التدريس المتعلقة بالاقتصاد والأعمال التجارية والعلاقات الدولية أو الدراسات الإنمائية.

---

(١٦) Matambalya، *مرجع مذكور في موضع آخر*.

(١٧) على سبيل المثال، North-South Institute (2005). *"Evaluation of DFID Support to Trade-Related Capacity-building"*, February.

- التعلم عن بُعد دون استخدام الإنترنت، من خلال إرسال ورقات أو كتب أو أقراص مدمجة أو أشرطة فيديو أو مقالات. وهذه الدورات تكون أنسب للأشخاص الذين ليس لديهم إمكانية الاتصال بالإنترنت، أو يصعب اتصالهم بها (قلة إمكانية التوصيل بالإنترنت، وما إلى ذلك) ولا تتاح لهم غيره من مصادر التكنولوجيا.

- التعلُّم عن بُعد باستخدام الإنترنت، من خلال التعلُّم الإلكتروني والمكتبات الإلكترونية والمناقشات والدروس الخصوصية والمؤتمرات المعقودة باستخدام أجهزة الفيديو. ويمكن للتعلُّم الإلكتروني عن بُعد أن يتضمن منهجاً كاملاً، كالمناهج التي تقدمها الأكاديمية العالمية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، أو أن يتضمن وحدة واحدة من مناهج التدريب الإلكتروني، التي يمكن استخدامها في المناهج القائمة أو كمواد تعليمية مستقلة على النحو الذي يقدمه المعهد الافتراضي للأونكتاد. كما أن هناك العديد من المحاضرات التي يحصل الطالب بعد إكمالها على شهادات معترف بها، والتي تتضمن مواضيع سياسة التجارة، يتم تقديمها مباشرة على الشبكة – أو يكون باب التسجيل لحضورها مفتوحاً – في جامعات ومعاهد مثل Educatis (سويسرا) أو Indira Gandhi Open University أو Campus Numérique Francophone.

- التعاون الإقليمي، يتضمن المشاركة فيما بين المعاهد التعليمية والتدريبية في قطر ما و/أو منطقة ما. وبسبب تخصص المحاضرات والتدريب المتعلقين بسياسة التجارة، فمن المحتمل أن تستفيد المؤسسات من تجميع الموارد والخبرات ووفورات الحجم التي يمكن تحقيقها من خلال التركيز على الإقليم الواحد. والأمثلة على التعاون الإقليمي الناجح في التدريب على سياسة التجارة الدولية تتضمن برنامج الماجستير في سياسة التجارة الدولية الذي تقدمه جامعة ويست إنديز في بربادوس، المتاح للطلاب من البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية (كاريكوم). وتقدم جامعة العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية طائفة متنوعة من البرامج المتعلقة بالتجارة في فروعها المتعددة في أمريكا الجنوبية والوسطى، وهي تستند إلى مضامين المناهج التعليمية التي تم وضعها بالاشتراك مع الكليات المشاركة وفيما بينها.

- التوأمة، تشمل الشراكات الرسمية فيما بين معاهد التعليم والتدريب، وذلك فيما بين "الشمال – الجنوب" و"الجنوب – الجنوب" معاً. ويمكن للتوأمة، التي تستند إلى التعاون بين مؤسسة وطنية وشريك أجنبي، أن تسهم في بناء القدرات واستدامتها. وقد استُخدمت في عدد من الحالات من جانب وكالات المساعدة؛ وعلى الرغم من أن هذا النهج لا يخلو من الصعوبات، فإن النتائج كانت إيجابية بوجه عام[١٨].

---

(١٨) انظر على سبيل المثال: Olowu, D. (2002). Capacity-building for policy management through twinning: lessons from a Dutch-Namibian case, *Public Administration and Development*, 22, 3: 275-288. سعى المشروع إلى بناء نوعين من القدرات المؤسسية، هما: مدراء للسياسة ذوو كفاءات عالية في الحكومة، والقدرة على التدريب على إدارة السياسة في الجامعة الوطنية.

- الـــزمالات والجولات الدراسية والتدريب الداخلي، مرة أخرى، "بين الشمال والجنوب" و"بين الجنوب والجنوب". يمكن للتعلم القائم على تبادل الخبرات أن يكون بشكل خاص وسيلة فعالة مـــن حيـــث الـــتكلفة لتقديم المعارف. وأكثر الأمثلة وضوحاً هو المثال على تمكين المتفاوضين الـــتجاريين الذيـــن ليس لديهم الخبرة من أن يراقبوا بأنفسهم عمليات الاستعداد للمفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف وأن يشاركوا فيها ويتابعوها. بل تكون عملية التعلُّم أكثر فعالـــية عـــندما يصطحب الوفد خبراء تقنيين قادرين على تقديم آرائهم بشأن بعض القضايا أو الإجراءات المتعلقة بالتفاوض. ويمكن استخدام هذا النوع من التدريب في الوظيفة بتواتر أكبر: "يمكن لبناء آليات تنمية القدرات التي تحيط بعمليات التفاوض أن يكون طريقة فعالة للغاية"[(١٩)].

- الدورات التدريبية وحلقات العمل، التي تتراوح بين دورات تدريبية قصيرة للغاية (تتراوح مدتها بين يومين وثلاثة أيام) ودورات تدريبية طويلة الأجل (تتراوح مدتها بين شهرين وثلاثة أشهر) تتعلق بقضايا السياسة والقضايا التقنية في آن معاً. ويمكن لحلقات العمل أن تكون مفيدة للغاية في تقـــديم المعارف والمعلومات عن مواضيع محددة وواضحة المعالم، وفي مناقشة نتائج البحوث ووضـــع خطـــط العمل. بيد أنه يمكن لحلقات العمل أن تعاني أيضاً من أوجه الضعف المعروفة للغايـــة. فـــأولاً، قـــد يكون هناك عدد كبير للغاية من حلقات التدريب عن الموضوع ذاته أو المواضيع المتصلة ببعضها، مثال ذلك القضايا المتعلقة بجولة الدوحة، ويكون التنسيق الكافي بين الجهـــات المانحـــة والوكالات المعنية والسلطات الوطنية معدوماً. وثانياً، قد تكون الروابط بين المشـــاركة الانفرادية في حلقات العمل والمشاركة اللاحقة في بناء المؤسسات ضعيفة، وبالتالي، فكـــثيراً ما يكون الأثر غير قابل للدوام. ويركز الأونكتاد مثلاً على الأهمية المؤسسية لتدريب المدرِّبـــين (ممارســـو الـــتجارة والأكاديميون والمسؤولون الحكوميون) وربط الباحثين وواضعي السياسات بالشبكات المهنية ومصادر المعارف التي تعكس وتوسّع من قيمة التدريب الذي يقدمه الأونكـــتاد؛ وقد استطلعت الدورات التعليمية البالغ عددها ١٦٦ دورة التي يقدمها الأونكتاد بشـــأن القضـــايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الاقتصاد الدولي فرصاً لربط المشتركين مع المعهد الافتراضي، على سبيل المثال.

٣٢- وعلـــيه، فهـــناك طائفة واسعة من النُهُج والخيارات التعليمية لاكتساب المهارات. ويستند اختيار هذه الطـــريقة أو تلـــك إلى معايير تتعلق بالاحتياجات والملاءمة من حيث مستوى ومضمون الدورة التعليمية ومدتها وموقعها وتكلفتها ومدى ملاءمة الوصول إليها. ويمكن على أفضل نحو النظر في ميزات وحدود الخيارات المختلفة، وفقـــاً للحالة أثناء تقييم احتياجات التدريب في منطقة محددة. وقد تم إيلاء الاعتبار إلى الاحتياجات المحلية وإلى كيفية القيام على أفضل وجه بتكييف مجموعات أنشطة التدريب، التي تكون في أغلب الأحيان عامة، مع السياقات المحلية وجعلها مناسبة لها.

---

(١٩) معهد الشمال – الجنوب (٢٠٠٥). *Evaluation of DFID's Support to Trade-related Capacity-building*, February, paragraphs 94-95.

٣٣- هناك مواضيع عديدة تشترك فيها طرق التدريب المختلفة كلها. ومن بينها على سبيل المثال:

- درجة التواصل الشبكي، الذي يشمل التعاون مع مؤسسات للتدريب شريكة في الداخل والخارج معاً، بطرق منها توأمة الترتيبات. ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً حلقات العمل القصيرة الأجل في تحقيق أثر أطول أجلاً من خلال ربط المشاركين بشبكات قائمة أصلاً؛

- طبيعة ترتيبات التمويل، أي ما إذا كان تمويل التدريب يقتصر على التمويل من موارد محلية عامة أم خاصة أم ما إذا كان المانحون يسهمون بشكل أو بآخر؛

- درجة الدعم المقدم من المنظمات الدولية و/أو معاهد البحوث في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية الأخرى؛

- استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض منها إعداد مواد التدريب ونشرها؛

- مضمون مواد التدريب ونوعيتها؛

- المزيج المستصوب بين التدريب القصير الأجل والتدريب الطويل الأجل.

٣٤- إن طرق التعليم والتدريب المشار إليها أعلاه غير حصرية، فهناك العديد من حالات "الخلط" أو "النُهُج الهجينة" وذلك مثلاً بين التعلم عن بعد أو التعلم "وجهاً لوجه": فبرنامج الأونكتاد للتدريب من أجل التجارة يستخدم التعلم الإلكتروني قبل الالتحاق بحلقات التدريب وجهاً لوجه، مما يساعد على التفاعل ورفع مستوى معارف المشاركين إلى مستوى يمكن مقارنته، قبل اختيار المشارك للالتحاق بدورات تدريبية وجهاً لوجه[٢٠].

٣٥- لم يستخدم أي نوع من أنواع التدرج الهرمي في قوائم طرق التعليم والتدريب، سواء كان ذلك ابتداء من الطرق المحلية وحتى الطرق الخارجية أو ابتداء من الطرق المنخفضة التكنولوجيا إلى الطرق العالية التكنولوجيا أو من الطرق البسيطة إلى الطرق المعقدة. بل إنها بالأحرى متداخلة ويعزز بعضها الآخر ويكمله في تلبية الاحتياجات المختلفة للمجموعات المستهدفة المختلفة.

٣٦- والقوائم أعلاه لطرق تقديم التدريب ومواضيعه غير شاملة: فقد تكون هناك طرق ومواضيع أخرى. وطبيعة التعلم والتدريب القائمين على تشجيع الطالب على اكتشاف الأشياء بنفسه تعني أن هذا المجال في تغير مستمر، حيث يتم بعد استخلاص الدروس اكتشاف نهج جديدة وتوسيع نطاق الاتصالات وظهور أدوات جديدة للتدريب تؤثر أيضاً على التمويل المستمر وعلى الدعم المقدم لتلبية الاحتياجات من التدريب.

---

(٢٠) انظر الاونكتاد (٢٠٠٤). *Strategy for Implementing a Distance Learning (DL) Process* يمكن الاطلاع عليها في الموقع http://r0.unctad.org/trainfortrade/dlstrategy.pdf.

رابعاً – تعزيز القدرات التحليلية المتعلقة بالتجارة وربط البحوث بعملية وضع السياسات

ألف – ضرورة توثيق الروابط

٣٧- إن القدرة على تقديم بحوث موجهة نحو السياسات العامة تكون صارمة واستدلالية ويمكن الوصول إليها هو أمر ضروري لتحسين عملية إدماج البلدان النامية في الاقتصاد الدولي، وبالتالي، مساعدتها على بلوغ أهدافها الإنمائية والتقليل من الفقر. وإن المفاوضات التجارية الدولية والإقليمية، وكذلك صياغة وتنفيذ سياسات مناسبة على المستوى الوطني، تشتمل على تحليل مسهب للظواهر والبيانات الاقتصادية، وتقييم للأثر الاقتصادي المترتب على قرارات السياسة التجارية.

٣٨- إن تعزيز الروابط بين الجامعات وواضعي السياسات العامة والمتفاوضين (المسؤولون الحكوميون والمتفاوضون والبرلمانيون) كثيراً ما يتطلب مدخلات لبناء القدرات على المستويين الفردي والمؤسسي. ويمكن للمجتمع الدولي و/أو البلدان المتقدمة تقديم هذه المدخلات من خلال الشبكات المحلية والإقليمية والدولية التي تربط الباحثين بمؤسسات البحوث.

٣٩- إن العلاقة بين الباحثين وواضعي السياسات العامة كانت في السابق علاقة تقليدية وحيدة الاتجاه أو "ذات طابع أفقي"[(٢١)]: فالباحثون يقومون بإعداد أوراقهم وملخصاتهم التي يستخدمها فيما بعد واضعو السياسات عند اتخاذ القرارات وصياغة مواقف السياسة العامة. وقد ازداد مؤخراً التسليم بضرورة التشاور عند إدراج البحوث في عملية وضع السياسات العامة، وبضرورة الاستناد إلى الأخذ والعطاء عندما يتبادل الباحثون المعلومات مع واضعي السياسات. وتتضمن الميزات الخاصة لهذا النهج تحسين فهم الباحثين لاحتياجات واضعي السياسات وتحسين فهم واضعي السياسات للبحوث وما تخلص إليه من نتائج.

٤٠- بيد أنه، من الناحية العملية، فإن العلاقة بين الباحثين وواضعي السياسات ليست دون إشكالات. فثمة مشاكل عديدة قد أعاقت استخدام حكومات البلدان النامية القدرات المحلية استخداماً فعالاً وبناءً. ومن بين هذه المشاكل القضايا المتعلقة بالموثوقية والثقة: فكيف يمكن للباحثين المحليين أن يحظوا بثقة واضعي السياسات العامة، ولماذا يتعين على الحكومات أن تثق بما يقول به الباحثون؟ ولهذه الأسباب، كانت الحكومات تسعى في كثير من الأحيان إلى الحصول على مدخلات البحوث والمشورة المتعلقة بالسياسة العامة بشأن قضايا التجارة، من منظمات دولية مثل الأونكتاد، أو من خلال التعاقد الخارجي مع شركات معروفة جيداً في القطاع الخاص ومع المنظمات غير الحكومية لتلبية احتياجاتها في مجال البحوث. كما استخدمت نتائج البحوث التي تجريها مؤسسات الإقراض أو الجهات المانحة.

---

(٢١) D. Tussie, Riggirozzi, M.P. and Tuplin T. (2003). A study of policy influence: The G-24 technical support service found at http://www.idrc.ca/en/ev-31676-201-1-Do-TOPIC.htm [دراسة عن أثر السياسة العامة: خدمة الدعم التقني لمجموعة الـ ٢٤].

٤١- والمسألة المطروحة أمام البلدان النامية هي ما إذا كان "التعاقد من الخارج" على استقدام قدرات البحوث هو إجراء قابل للدوام وما إذا كان يزودها ببحوث ذات صلة بسياقها المحلي الخاص ويقدمها مهنيون ملمون ومعنيون بقضايا ومسائل بحثية تتعلق بذات البلد. وقد وضع معهد التنمية الخارجية نموذجاً لكيفية تقديم واستخدام مشورة تتعلق بالسياسة العامة تقوم على بحوث مستنبطة محلياً، يُدعى إطار "السياق والأدلة والروابط"[٢٢]. ويركز هذا الإطار على التفاعل (غير الخطي) بين ثلاثة مجالات متداخلة تؤثر على فعالية البحوث، هي: السياق السياسي الذي يتم في إطاره إجراء البحوث، بما في ذلك الاقتصاد السياسي لواضعي السياسة التجارية؛ والموثوقية وفائدة وتقديم أدلة تُستخدم في البحوث؛ وأهمية الروابط بين الباحثين والمتفاوضين وواضعي السياسات والمجتمع المدني الأوسع لتوليد ونشر استنتاجات البحوث والتأثير على جدول أعمال السياسة.

٤٢- إن العديد من الاقتراحات المشار إليها في إطار معهد التنمية الخارجية تتجلى في توصيات حلقة العمل المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية عن تحليل البيانات التجارية والسياسة التجارية[٢٣]. وعُقد خلال حلقة العمل حوار غير رسمي بين المشاركين (الباحثين بوجه الخصوص) وواضعي السياسات العاملين في جنيف، تمخض عن توصيات محددة متعددة لكل من واضعي السياسات والباحثين، بما في ذلك كيفية بناء الثقة والموثوقية، وكيفية إجراء البحوث وتقديمها، وكيفية الوصول إلى واضعي السياسات، وكيف يمكن لواضعي السياسات الاستفادة من القدرة المحلية على إجراء البحوث.

٤٣- وقد تم تطوير طرق تنظيمية أخرى لدمج البحوث القائمة على المعلومات في عملية صنع السياسة العامة، بعد أن تم تجاوز عملية الاتصال الخطي بين الباحثين وواضعي السياسات. فمثلاً، يتم أحياناً وضع الباحثين ضمن أفرقة المفاوضات في جنيف أو إرسالهم إلى بعثات لكي يقدموا مدخلات موضوعية وخبرات تحليلية، ولكي يأخذوا معهم أيضاً إلى مؤسستهم المسائل المتصلة بالتجارة والتطورات التي تحدث في المفاوضات. كما تم إيلاء مزيد من الاهتمام لكيفية تأثير البحث على جدول أعمال السياسة العامة من خلال توسيع نطاق إدراك المجتمع[٢٤]، أو "التنوير"[٢٥]، وللمرحلة التي يستفيد فيها واضعو السياسات العامة من البحوث ويستخدمونها.

٤٤- إن دور الشبكات والربط الشبكي، الذي يتم في الأحوال العادية تيسيره وتوسيع نطاقه زمناً وجيزاً من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد يؤدي أيضاً دوراً هاماً للغاية في تنمية القدرات البحثية المحلية وسد الثغرة بين الباحثين وواضعي السياسات العامة: "[...] إن تغذية واستدامة شبكات البحث المحلي (والإقليمي) التي

---

(٢٢) Court, J. and Young, J. (2004). Bridging Research and Policy in International Development: Context, Evidence and Links, in D. Stone and S. Maxwell (eds.), *Global Knowledge Networks and International Development*, Routledge.

(٢٣) UNCTAD Virtual Institute (2006). Research-based Policymaking: Bridging the Gap between Researchers and Policymakers, available at: http://vi.unctad.org:8080/unctadvi/secure/resources.jsf?serverNavigation=true [المعهد الافتراضي للأونكتاد (٢٠٠٦). وضع السياسات بالاستناد إلى البحوث: سد الثغرات بين الباحثين وواضعي السياسات].

(٢٤) الأونكتاد (٢٠٠٣). *تنمية القدرات*. (TD/B/50/9).

(٢٥) D. Tussie, Riggirozzi, M.P. and Tuplin T. (2003)، *مرجع مذكور في موضع سابق*.

تربط الجامعات والمراكز الفكرية ومعاهد البحوث المحلية وغيرها من الهيئات غير الحكومية، قد تكون عملية لا غنى عنها في التصدي للتحديات المتعلقة بالملكية والاستدامة والسياق [...]"[٢٦]. وهناك الآن العديد من شبكات البحوث الأكاديمية الدولية المعروفة جيداً التي تربط بصفة خاصة بحوث البلدان النامية والباحثين بشأن قضايا التجارة، وكذلك شبكات البحث المحلية والإقليمية (كاتحاد المؤسسات الأفريقية للبحوث الاقتصادية، ومحفل البحوث الاقتصادية للبلدان العربية، وإيران وتركيا). وقد تكون هذه الشبكات رسمية ولها هيكل داعم ويتم أحياناً إدارتها و/أو تمويلها من وكالات دولية، أو تتخذ شكل علاقات غير رسمية بين الأفراد الذين لهم ذات المصالح المهنية؛ ويشار إلى هذه العلاقات والشبكات أحياناً بأنها `مجتمعات معرفية` أو `مجتمعات ممارسة`[٢٧]. وللتصدي للصعوبة التي كثيراً ما تواجهها البلدان النامية في الوصول إلى المعلومات والبيانات، يجدر تقييم مدى تقديم شبكات المعارف حلولاً بشأن الاحتياجات من البحوث والاحتياجات من وضع السياسات.

باء - أثر البحوث على وضع السياسات وعلى السياسات - بعض الأمثلة

٤٥- ازداد خلال العقد الماضي الاهتمام بتحليل ما إذا كانت البحوث (لا سيما من البلدان النامية) تؤثر في كل من وضع السياسات العامة وعملية صياغة هذه السياسات، وكيف يكون تأثيرها. ومن بين المنظمات الناشطة إلى درجة كبيرة في هذا المجال معهد التنمية الخارجية وشبكة التنمية العالمية وشبكات البحوث مثل شبكة أمريكا اللاتينية للسياسات التجارية، وكذلك الوكالات المانحة التي تمول مشاريع البحوث (المركز الدولي للبحوث الإنمائية ووزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)) والباحثون الفرديون (مثل Deravajan وShantayanan وRobinson، ٢٠٠٢)[٢٨].

٤٦- ويتطلب تقييم أثر البحوث على السياسات العامة تعريفاً واضحاً للتغير في السياسة العامة والقدرة على عزل أثر البحوث مقابل عوامل أخرى، مثل الضغوط المؤسسية وعلاقات السلطة. وهذه بالتأكيد ليست مهمة بسيطة، لأن عمليات السياسة العامة تعتمد، بصورة عامة، على عوامل متعددة؛ وقد تكون للبحوث آثار غير مباشرة، أي من خلال التوعية[٢٩] بدلاً من أن يكون تأثيرها تأثيراً مباشراً يسهل تتبعه.

٤٧- إن النهج الذي اختاره المركز الدولي لبحوث التنمية لتقييم أثر خدمات الدعم التقني للأونكتاد المقدمة إلى مجموعة الـ ٢٤[٣٠] (وهو برنامج للبحوث يعتزم تقديم المشورة إلى نواب ووزراء مجموعة الـ ٢٤ عن القضايا الهامة المتعلقة بالنظام المالي والدولي والشؤون المالية) هو نهج قوامه إجراء مقابلات مع الباحثين وواضعي السياسات العامة وغيرهم من أصحاب المصالح عن كيفية استخدام البحوث. وتبين النتائج أنه، وإن كانت الآثار غير مباشرة

---

(٢٦) Pierre Sauvé (2004). *Building Capacity for Development through Trade: Perspectives from APEC*, Department of Foreign Affairs and International Trade, Canada.

(٢٧) على سبيل المثال، http://www.odi.org.uk/RAPID/Tools/Theory/Index.html.

(٢٨) Deverajan, Shantayanan and Sherman Robinson (2002). The Influence of Computable General Equilibrium Models on Policy, *TMD discussion paper. n° 98*.

(٢٩) D. Tussie, Riggirozzi, M.P. and Tuplin T، *مرجع مذكور في موضع سابق*.

(٣٠) D. Tussie, Riggirozzi, M.P. and Tuplin T، *مرجع مذكور في موضع سابق*.

"... في تشـــكيل المفاهـــيم والآراء الانتقادية من منظور البلدان النامية..." والتأثير على الرأي العام من خلال الوصول إلى جمهور أوسع، فقد كانت هناك آثار مباشرة في عدد محدود من الحالات، مثال ذلك الدور الهام الذي أدته البحوث المقدمة بشأن ضوابط رؤوس الأموال خلال الأزمات المالية التي حدثت في أواخر التسعينات.

٤٨- إن نهـــج مركـــز التجارة الدولية ينطلق من تغير واضح في السياسة العامة، مثل اعتماد ورقة استراتيجية التقليل من الفقر كمعايير لتحديد أهلية الاقتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتخفيف عبء الديون لـــدى الـــبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو يعمل على تقييم دور البحوث من بين العوامل المحدِّدة[٣١]. والحالة المتعلقة بأوراق استراتيجية التقليل من الفقر تركز على الآثار غير المباشرة والطويلة الأجل للبحوث وأهمية تقديمها في الوقت المناسب، حيث كانت البحوث الإنمائية التي أجريت خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات أساساً لمـــراجعة السياســـات العامة التي تم اعتمادها خلال التسعينات. غير أن البحوث المتعلقة بالسياسات العامة، التي أوعزت المؤسسات المالية الدولية نفسها بإجرائها في نهاية التسعينات (تعزيز الموثوقية وتيسير الاتصال مع "الطرف الـــذي يســـتخدم" البحوث، وهو في هذه الحالة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تركز على حلول تشغيلية وتقدم توصيات محددة بشأن السياسة العامة. كما تسلط دراسة الحالة الضوء على أهمية الروابط والشبكات بين واضعي السياسات العامة والباحثين وغيرهم من أصحاب المصالح، مثل حملة جوبيلي لتخفيف عبء الديون.

٤٩- وإن مشروعاً للبحوث[٣٢] أجري في سياق المركز التفاوضي للهند عن تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية، يوضح حالة تكون فيها الروابط المباشرة بين البحوث، والتحول في السياسة العامة من النظر من الداخل إلى الـــنظر إلى الخـــارج، ومعالجة المشاكل التي يواجهها المصدرون في الأسواق الأجنبية، ملموسة بدرجة أكبر. وتضـــمنت الـــبحوث اســـتطلاعاً للمقالات والمطبوعات، واستطلاعاً للمصَدِّرين في الهند، وزيارات للموانئ، ومقـــابلات مع شركات الدعم اللوجستي ومراكز ترويج التجارة وتكتلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدن مختلفة. وأشير إلى أسباب متعددة لنجاح التأثير على السياسة العامة، وهي:

- *كـــون البحوث موجهة نحو الطلب*: حيث إن الاضطلاع بالبحوث يتم نزولاً عند طلب وزارة التجارة ويتم إشراك أحد المتفاوضين الرئيسيين في البحوث منذ الشروع فيها.

- *كـــون البحوث تعالج حاجة ما*: أن مشروع البحوث هو أول جهة تقوم بتحليل مشاكل تيسير التجارة التي يواجهها المصدرون في الهند. ولذلك لم تكن هناك دراسات "منافسة".

- *كـــون البحوث نموذجية وموثوقاً بها*: تشمل المنهجية طائفة واسعة من القطاعات والمناطق وما إليها، ولذلك لا يمكن اعتبارها مدفوعة من جماعات الضغط؛ كما أن الدعم الذي يقدمه برنامج

---

(٣١) Court, J. and Young, J. (2004)، *مرجع مذكور في موضع سابق*.

(٣٢) Abhijit Das (2006), UNCTAD India Programme on Strategies and Preparedness for Trade and Globalization in India (Project). Paper prepared on invitation of the Latin American Trade Network (LATN) and the International Development Research Centre (IDRC).

الهند التابع للأونكتاد وكون المنظمة التي تقوم بالبحوث قد اختيرت من خلال عملية شفافة يعزز من الموثوقية السياسية والتقنية للمشروع.

- *كـــون الـــبحوث تطبيقية*: تستند المشاكل المحددة إلى خبرات المصدرين ولا تُستمد من المعايير النظرية.

- *طـــريقة نشر البحوث واعتمادها*: يتم اعتماد النتائج في حلقة دراسية وطنية من جانب طائفة واســـعة من أصحاب المصالح، من بينهم سلطات الجمارك، تكون مسؤولة عن تنفيذ الالتزامات المترتبة على ذلك.

- *المشاركة في التنفيذ*: إلى جانب نشر الاستنتاجات، قدم برنامج الهند التابع للأونكتاد المساعدة إلى وزارة التجارة على وضع مقترحات التفاوض بالاستناد إلى توصيات تتعلق بالبحوث.

٥٠- تـــبين الأمـــثلة المشار إليها أعلاه وجود حالات ناجحة لوضع السياسات العامة بالاستناد إلى البحوث وتوضـــح بعض العوامل المحددة. وفي الوقت ذاته، تقترح الحالات المقدمة أن البحوث التي تتم في البلدان النامية وبشأنها تحظى في معظم الأحيان بدعم المنظمات الدولية و/أو الوكالات المانحة أو بقوتها الدافعة. ولذلك قد يرغب الخـــبراء في معالجـــة المســـائل المتعلقة بما إذا كانت حكومات البلدان النامية تستند في وضع سياساتها العامة إلى البحوث المحلية وكيفية القيام بذلك، وإذا كانت تفعل ذلك فما:

- العوامل التي تحول دون الروابط الفعالة المحلية بين البحوث والسياسات العامة، وذلك فيما يتعلق بالقدرات البحوثية المتوفرة في الداخل وفيما يتعلق باستراتيجيات النشر والاتصالات؛

- دور الباحثين وواضعي السياسات العامة والمجتمع المدني في الدول الأعضاء، وكذلك الوكالات الدولية ومجتمع المانحين، في تعزيز القدرة البحوثية المحلية وتيسير عملية وضع السياسات العامة التي تقوم على البحوث، في المستقبل.

خامساً - منظور المستقبل

٥١- إذا عدنـــا إلى الوراء ونظرنا إلى النظام المشار إليه في الشكل المقدم في بداية هذه الورقة، نجد أن الشكل يعني أنه يتعين على فرادى البلدان وعلى المجتمع الدولي بأسره، وهي جهات مسؤولة جزئياً عن توفير مدخلات بناء القـــدرات، أن تتصـــور بـــناء القدرات على أنها استراتيجية شاملة. وعملية مراجعة العوامل التي تؤثر على بناء المهـــارات والمعارف المتصلة بالتجارة تسلط الضوء على مجالات متعددة ينبغي أن تراعيها البلدان التي تحاول بناء قدراتها وتعزيزها في هذا المجال. وتبرز خمس نقاط بشكل خاص:

١- كـــيف يـــتم إضفاء الطابع المؤسسي على تدريب الأفراد في البلدان وكيف يمكن ضمان تلقي المؤسســـات المحلية، وكذلك الأفراد، مدخلات كافية لبناء القدرات؟ وباختصار، إلى أي درجة

يكـــون التدريب والبحوث بشأن قضايا التجارة **قابل للدوام** من حيث الموارد المالية والبشرية على السواء؟

٢- ومن **الجانب المالي**، كيف يمكن إيلاء الأولوية العليا التي يستحقها بناء المهارات المتصلة بالتجارة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وكذلك في الطلبات الموجهة إلى الجهات المانحة الدولية للحصول على دعم مالي؟ وإلى أي درجة يمكن للجهات المانحة أن تستجيب على أفضل نحو لهذه الطلبات من خلال القنوات المالية الموجودة أو المبادرات الجديدة: فمثلاً، كيف يمكن استخدام التوصـــيات الحالـــية في مبادرة المعونة من أجل التجارة لحشد الدعم المالي القابل للدوام لتنمية الموارد البشرية والمؤسسية؟

٣- كـــيف يتسق الدعم المقدم لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل مع المتطلبات الطويلة الأجل لبناء القـــدرات ويكمـــلها: كيف يمكن للتدريب القصير الأجل أن يعكس بفعالية ويجسد الشبكات الوطنـــية والإقليمية والدولية؟ تميل المعارف والمهارات إلى أن تصبح بالية بمرور الوقت: ما هي النظم التي تملكها البلدان لتحديد الاحتياجات للمهارات والمعارف والارتقاء بمستواها؟

٤- هـــل أن **نوعية** التدريب والبحوث، المقدمة إما محلياً أو بواسطة الوكالات الدولية وغيرها من المؤسســـات، مناسبة؟ ما ذا يمكن القيام به لكي تكون المواد أكثر ملاءمة محلياً وتكون ملائمة للمستوى المناسب والفئة المستهدفة؟

٥- مـــا هو الدور الذي يمكن **لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وللشبكات** أن تؤديه في تيسير برامج التدريب والبحوث وتحسينها؟ وكيف يمكن لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يؤثـــر بصورة إيجابية في وضع برامج للتدريب والبحوث رفيعة الجودة تكون مستدامة على المستوى المحلي؟